

حديث صحافي لعضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية*

يطالب فيه بوقف المفاوضات مع إسرائيل فترة زمنية لإعادة النظر

موسكو 1995/1/26. ** [مقتطفات]

■ ثمة من يقول إن التعثر الحالي في عملية السلام واحتمالات نكوصها هي نتيجة مباشرة لثغرات في إعلان المبادئ الذي وضعت أسسه عبر لقاءات أوسلو.

□ الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي هو إعلان مبادئ ويحتاج إلى مفاوضات لتطبيق بنوده، لكنه يستند إلى أسس واضحة أهمها الشرعية الدولية، وهدفه هو التطبيق.

وكل اتفاق يمكن أن تنجم عنه حسنات أو سيئات وفقاً للأداء، أي أنه قد يكون عظيماً فيسأ تطبيقه أو العكس.

ولا شك أن هناك أخطاء وممارسات مرفوضة من الطرف الإسرائيلي سواء من المعارضة التي ارتكبت مجزرة الحرم الإبراهيمي أو الحكومة التي شجعت الاستيطان.
وثمة أخطاء من الجانب الفلسطيني أدت أيضاً إلى التعثر.

■ وما هو المخرج من هذا الطريق الذي يبدو مسدوداً؟

□ التعثر يدفع شخصاً مثلي إلى المطالبة بوقف تأملية لفترة زمنية يتعطل فيها كل شيء لإعادة النظر، وفي ضوء ذلك نتابع. ونحن لا نستطيع أن نحكم على الاتفاق أو على السلطة الفلسطينية في صورة قطعية، إذ إن وقت التجربة قصير لكي نحكم لها أو عليها.

■ لكن المواطن الفلسطيني لم يشعر بالثمار الإيجابية كما كان يأمل.

ج. هناك حاجة ماسة إلى جهود سريعة تترجم أموال الدول المانحة والبنك الدولي وتنقلها إلى أرض الواقع بحيث يحس المواطن الفلسطيني أن تغييراً ما حصل نتيجة الاتفاق.

كما ينبغي على إسرائيل أن تزيل بأقصى سرعة الألغام الموقوتة التي تنفجر من دون سابق إنذار، وأهمها مستوطنات غزة والخليل التي تعد أكبر حجر عثرة يعترض طريق التعايش. كما أن من واجبها وقف الاستيطان حتى لا يسأل الفلسطيني نفسه "على ماذا أفأوض بعد سنة وقد أكلوا الأرض كلها."

■ الوقفة التي تدعو إليها تعني القطيعة؟

□ كلا، ولكن هناك خطوياً حراماً لا يمكن تجاوزها. خذ مثلاً إعادة تمركز القوات الإسرائيلية. إنها نقطة لا يجوز التفاوض عليها لأنها تحصيل حاصل وتتمة لاتفاق آخر يتعلق بموعد الانتخابات. وحينما يتم الاتفاق على موعد، فإن على إسرائيل أن تكون جاهزة عشيتها للانسحاب أو لإعادة تموضع القوات خارج المناطق الأهلة بالسكان، وحينما تقول إسرائيل أنها لا تستطيع القيام بهذه الخطوة فهي تخالف بنداً لا لبس فيه.

[.....]

■ عند إقرار إعلان المبادئ في القيادة الفلسطينية هل كنتم اتفقتم أيضاً على صيغ الأداء والتنفيذ؟

□ اتفقنا على أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي مرجعية السلطة. ولكن في غمرة الأحداث لا أريد تحميل السلطة أكثر مما تحمل، بيد أن هناك ممارسات خاطئة لا يمكن التغاضي عنها.

* محمود عباس (أبو مازن).

** "الحياة" (لندن)، 1995/1/27. وقد أجرى الحديث جلال المشاطة.

■ إذن ثمة مشكلة أساسية في البيت الفلسطيني؟

□ يجب أن نؤمن بالتعددية ونمارس الديمقراطية وهذا يعني وجود فئات مختلفة ومتضاربة. ويستتبع ذلك ضرورة وجود "بروتوكول" أو اتفاق بين السلطة والمعارضة ليعرف كل طرف حدوده ويلتزم بها. كما ينبغي على السلطة أن تسحب كل الأسلحة من جميع الأطراف وتبقيها فقط في يد الشرطة التي تمثل سلطة الشعب.

■ هل تصنف نفسك ضمن المعارضة؟

□ أنا من السلطة وعضو في اللجنة التنفيذية التي هي المرجعية ولن أكون معارضاً إطلاقاً. وأنا حريص كل الحرص على نجاح السلطة.

■ ولكن هناك استفسارات عن ممارسات كثيرة مرفوضة منها مثلاً التصرف في الأموال.

□ الدول المانحة تضع شروطاً لاستقبال هذه الأموال والسلطة لم تتمكن بعد من إعداد نفسها لمثل هذا الاستقبال. [.....]

■ لو قبض لك أن تراجع اتفاق إعلان المبادئ من موقع اليوم هل كنت ستعدل أو تضيف؟

□ ليس في الإمكان أبدع مما كان. ولم أكن أتوقع أفضل مما حصل. ولكن كنت أتمنى أن تكون مسألة الاستيطان مثبتة بوضوح أكبر، وإلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف الاستيطان لكننا اكتفينا بإدراج الموضوع في قضايا الحل النهائي واعتمدنا على الورقة الأميركية التي تشير إلى أنه لا يجوز تغيير معالم على الأرض تؤدي إلى استباق الحل أو النتيجة ودخول الإسرائيليين لعبة توسيع الاستيطان ينطوي على خطورة. [.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx